

## إزالة ١٠ أكشاك لتجارة المازوت والبنزين في السويداء تعرض لجنة إزالة المخالفات في مجلس السويداء لإطلاق النار

السويداء - عبير صيموعة

أزالت لجنة الإشغال في مجلس مدينة السويداء ١٠ أكشاك لبيع المازوت والبنزين في السويداء من غير الحاصلين على تراخيص نظامية لبيع المحروقات إلا أن القضية التي باتت شبه اعتيادية في المحافظة هو تعرض لجنة ضبط المخالفات وإزالتها في مجلس مدينة السويداء إلى إطلاق الرصاص من أصحاب شاشتي تلك الأكشاك وممانعتهم الإمتثال لقرار اللجنة.

ووفقاً لما أُنشئت في ضبط الشرطة رقم ٤٩٧٧ تاريخ ٢٠١٩/٩/٨ تعرضت اللجنة إلى إطلاق نار حي من بنادق حربية كادت تصيب أحد أعضاء اللجنة. رئيس مجلس المدينة بشار الأشقر بين له «الوطن» قيام مجلس المدينة بحملة لإزالة الأكشاك المخالفة على ساحة المدينة ممن يقومون ببيع مادي المازوت والبنزين في السوق السوداء، حيث قام أحد أصحاب تلك الأكشاك بإطلاق النار الحي الذي أدى إلى تدخل الشرطة وتنظيم الضبط القانوني بالحادثة مؤكداً أن الوضع الأمني وعدم الانضباط على ساحة المحافظة كان أحد الأسباب التي أدت إلى عرقلة إزالة الأكشاك المخالفة بشكل عام.

وأكد قيام المجلس بوضع خطة لإزالة الأكشاك كافة ولا سيما غير المرخص منها بعد أن باتت قضية انتشارها بمنزلة معضلة حقيقية في الشوارع والساحات وباتت تحتاج إلى قرار جريء لإزالتها لما خلفته من فوضى وأزدحام وعرقلة حركة المرور والسير على حد سواء.

هذا والجدير بالذكر أن قضية انتشار الأكشاك في ساحات وشوارع المدينة باتت حديث الجمع والمجتمع الأهم التي يتم طرحها في اللقاءات والاجتماعات كافة بدءاً من اجتماعات غرفة وتجارة السويداء وصولاً إلى أطروحات مجلس المحافظة.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأكشاك ضمن مدينة السويداء تبين وجود عائلات كثيرة تعتاش من تلك الأكشاك ويوازيها في الإطار ذاته وجود أكشاك لشخصيات منتفذة في المحافظة وما إن يتم السؤال عن طريقة وماهية عملها يأتي الرد والتهديد بالسلح وتدخل تلك الجهات التي يستند إليها شاغلو تلك الأكشاك، ما يؤدي إلى ضرورة قيام الجهات المعنية بالقضية وأولها اللجنة الأمنية في المحافظة باتخاذ قرار جريء لتنظيم تلك الأكشاك ونقلها إلى مكان واحد يضمن استمرار تأمين لقمة العيش لمن يعتاش منها وفي الوقت نفسه يضع حداً للمتنفذين على ساحة المحافظة من استغلال سلطنتهم في استثمار تلك الأكشاك سواء المرخص منها أم غير المرخص.



## النواب يسألون لماذا ميزات قضاة مجلس الدولة أكثر من ميزات القضاة؟ وزير العدل يرد: في قانون السلطة القضائية الجديد سنقدم ميزات مماثلة للقضاة

سبعين عاماً، وعلق أحد النواب على الموضوع بقوله: «القضاة العاديون يتقاعدون في سن الخامسة والستين ويجوز لهم التمديد كل ستة حتى السبعين».

كلام النائب رد عليه الشاعر موصفاً أن سن التقاعد في القضاء العادي أيضاً سبعون عاماً ويجوز بقرار من مجلس القضاء الأعلى أن ينهي عمل القاضي الذي يبلغ من الخامسة والستين عاماً حينما يجد أنه غير قادر على القيام بواجباته الوظيفية.

وأقر المجلس المادة ١٠٦ وتضمنت أنه يتمتع قضاة مجلس الدولة ممن تم تعيينهم بالحصانة من التقاعد أو الفصل بغير الطرق التأديبي ويتمتع هؤلاء بسائر الضمانات والمزايا المقررة للقضاة. لافتة إلى أنه لا تقام دعوى الحق العام بحقهم في الجرائم التي يرتكبونها أثناء قيامهم بالوظيفة أو خارجها إلا من النائب العام بعد الحصول على إذن مسبق من مجلس القضاء الإداري الأعلى.

وأوضحت المادة ١٠٧ أنه يقدم الادعاء الشخصي بحق أحد قضاة مجلس الدولة إلى النائب العام للجمهورية ويتعين عليه إحالة الشكاوى إلى المجلس الأعلى للقضاء الإداري للحصول على إذن بتحرك الدعوى، مشيرة إلى أنه يحال الملف إلى إدارة التفيش القضائي حينما يجد المجلس أن الفعل ناشئ عن العمل الوظيفي.



ورأى النائب على الشيخ أن الميزات التي تمنح لقضاة مجلس الدولة أكثر من الأشخاص الذين يقاؤون في الجبهات، متسائلاً: لماذا يتم منح هذه الميزات؟

فرد صياغ عليه بقوله: لا يوجد مقارنة فالذين يدافعون عن الوطن لم تعطهم شيئاً أصلاً ومهما قدمنا لهم يبقى لهم دين كبير علينا، لكن العهد المحدود من القضاة يتيح منح هذه المزايا.

كما وافق المجلس على المادة ١١٥ من المشروع التي تنص على أنه يحال قضاة مجلس الدولة إلى التقاعد بحكم القانون عند إتمامهم

مكافأة عشرة أمثال راتبه الشهري لنهاية الخدمة، الأمر الذي دفع صياغ لسؤال رئيس اللجنة التشريعية والدستورية أحمد الكزبري عن أسباب هذه الزيادة.

وأوضح الكزبري سبب الزيادة بقوله: هل هذا المبلغ كبير لفاض قاضي في الخدمة حتى ٥٠ سنة وراتبه الشهري نحو ٥٠ ألف ليرة ولا اعتقد أن هذا المبلغ كبير، مؤكداً أنه لا يمكن تطوير القوانين في حال تم قياسها على قوانين عمرها ٣٠ أو ٤٠ سنة، ضارباً مثلاً أنه في حال ورود تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة فسوف يخطر بحدن ذلك.

تعدليه، وقال: إن مشروع قانون المجلس الجديد حاولنا فيه وضع ميزات إضافية.

ووافق المجلس على المادة ١٦ التي تضمنت منح القاضي في مجلس الدولة مكافأة نهاية الخدمة تعادل ١٠ أمثال راتبه الشهري الأخير، وأنه لا يترتب على استقالتهم أو انتهاء خدمتهم بسقوط حقهم في المعاش التقاعدي أو مكافأة نهاية الخدمة ويتم تسويتها لأي سبب من الأسباب على أساس آخر راتب كان يتقاضاه وعلى أساس كامل خدمته. وقال معيوف الذياب: ما هذا الكرم أن يتم منح قضاة مجلس الدولة

اعتبر أعضاء من مجلس الشعب أن مشروع قانون مجلس الدولة تضمن ميزات ليست موجودة لدى القضاة في القضاء العادي، فقال العضو عاطف الزبيبي: نضع ميزات كثيرة في هذا المشروع لقضاة مجلس الدولة فهل توجد لدى القضاة العاديين والذين يعتبرون الأشمل والأكثر؟

واستمر المجلس في مناقشة مشروع القانون فأقر العديد من مواده منها المادة ١١٤ والتي تنص على أنه يستفيد قضاة مجلس الدولة من نظام تأمين صحي شامل على نفقة المجلس، فأكد الزبيبي في مداخلة له تعليقاً على المادة أنه يجب تعديل قانون السلطة القضائية الخاص

الذي منحت لقضاة مجلس الدولة من الممكن أن تحدث مشكلة كبيرة. ورداً على مداخلة الزبيبي كشف وزير العدل هشام الشعالي أنه يتم حالياً تعديل قانون السلطة القضائية وبكل تأكيد سيتم وضع الميزات التي منحت لقضاة مجلس الدولة، وحينما سأله رئيس مجلس الشعب حموده صياغ بقوله: هل الميزات حالياً ليست موجودة؟ أجابه الشعالي: حالياً ليست موجودة.

وأعرب الشعالي عن أمه أن يوافق المجلس على تعديلات قانون السلطة القضائية الذي يجعل حالياً على من قبل المواطنين للحصول على وثائقهم بعد الإعلان عن القرارات في الجرائد والصحف الرسمية. ولفت الطحاوي إلى إمكانية الاعتراض على القرار فيما إذا كان هناك خطأ بالملكية فيتم تقديم الوثائق التي تثبت صحة الاعتراض، لإيقاف التسجيل وإحالة الوثائق إلى القضاء. وأشار الطحاوي إلى أنه تم العثور على مستودعين أفلتت كامل وثائقها العقارية في دوما وحرستا، ما سبب الكثير من الصعوبات أثناء العمل على تجميع الوثائق العقارية لإعادة تكوينها، لافتاً إلى أنه يتم معالجة المشكلة من خلال البحث عن هذه الوثائق في السجل العقاري المركزي والذي قد يحتوي على عقود وصور ومؤرشفة، ويتم إحضار نسخ عنها لاستكمال النقص، مضيفاً: فيما يتعلق بدوما فإن كل الوثائق موجودة في السجلات المركزية. وأشار مدير المصالح العقارية إلى شطب جميع الوثائق التي تم تسجيلها بعد إغلاق دائرة المصالح العقارية في دوما في عام ٢٠١٢ منعا لحدوث التزوير، معتبراً أن أي واقعة تم تسجيلها أثناء خروج المدينة عن سيطرة الدولة هو عبث بالمصالح العقارية، لافتاً إلى عدم وجود مواطنين اعترضوا على شطب وإقاعته العقارية التي تمت أثناء سيطرة الإرهابيين على المنطقة، إيماناً منهم بأن شطبها هو استناد للثقة، لافتاً إلى أنه في حال أقر البائع للشاري بأنه قام بالبائع بالتراضي فيجب على الطرفين مراجعة المديرية للفراغ بشكل رسمي، مضيفاً: وبذلك تكون قد أعدنا الصحف العقارية كما كانت قبل إغلاق المديرية.

وأكد الطحاوي أن معالجة أي حالة تزوير أو سرقة الملكية العقارات تعد من اختصاص القضاء، الذي يقوم بفسخ الملكية عند إثبات التزوير بموجب قرار قضائي لإعادة الملكية إلى ما كانت عليه قبل التزوير، مضيفاً: فنقوم نحن بالتصديق بناء على هذا القرار.

## ٣١٠ سجلات عقارية مفقودة في عشرين ٨٦ صحيفة في دوما الطحاوي: شطب جميع الوثائق بعد ٢٠١٢ في دوما والقضاء يفسخ العقود في حالة التزوير

جلتار العلي

من قبل المواطنين للحصول على وثائقهم بعد الإعلان عن القرارات في الجرائد والصحف الرسمية.

كشف مدير المصالح العقارية في ريف دمشق عارف الطحاوي أن عدد السجلات العقارية المفقودة في مدينة عرين وصل إلى ٣١٠ سجلات، مقابل ٥٨٨ سجلاً موجوداً، على حين بلغ عدد السجلات العقارية المفقودة في دوما سجلين فقط وهما سجل قصارين شمس والذي يحتوي على ٣٨ صحيفة عقارية مفقودة من أصل ١٢٩ صحيفة، وسجل حرستا الوط الذي يحتوي على ٤٨ صحيفة عقارية مفقودة. وأكد الطحاوي لـ«الوطن» أن العمل جار على استعراض وجمع جميع الوثائق العقارية في سجلات دوما وعرين، وذلك تنفيذاً للقرار رقم ٥/٢٠١٩ الصادر عن وزير الإدارة المحلية والبيئة، والذي أتاح إعادة تكوين الوثائق العقارية المفقودة من خلال تشكيل لجنة من مديرية المصالح العقارية للقيام بالأعمال التي نص عليها القانون ٣٣ لإعادة ترميم الوثائق العقارية، مبيناً أن هذه المرحلة ستنتهي خلال شهر واحد في دوما، بينما ستطول في عرين وقد تستمر إلى العام القادم نظراً لكثرة الوثائق العقارية المفقودة فيها.

وبين الطحاوي أنه عند الانتهاء من تجميع واستعراض الوثائق سيتم دراسة الألية التي سينفذ فيها القرار، موضحاً أن استعادة الوثائق المفقودة يكون إما بشكل إداري أو قضائي، لافتاً إلى أن جميع السجلات التي تم استعراضها لم تحتج إلى قرار قضائي لإعادة تكوينها، باستثناء قسم واحد لم يتم الانتكاف بالقرار الإداري فيه بسبب عدم توفر كل الوثائق المتعلقة به، لذا فهو يحتاج إلى قرار قضائي.

وأضاف: وعند انتهاء المرحلة الأولى سيتم إصدار قرارات من الإدارة العامة بإعادة التكوين، ثم تسجيل مضمون القرار على الصحيفة العقارية، ليصار إلى تقديم طلبات

إعادة التكوين، ثم تسجيل مضمون القرار على الصحيفة العقارية، ليصار إلى تقديم طلبات

## ٥ آلاف طالب قاموا بتعديل رغباتهم في مفاضلة القبول الجامعي أكثر من مرة

# اختناقات كبيرة رافقت اليوم الأخير وإجراء بزيادة عدد المراكز لتعديل الرغبات بحري لـ«الوطن»: عدد المسجلين تجاوز ٤٢ ألفاً.. ولا تمديد لأيام المفاضلة

فادي بك الشريف

ازدحامات كبيرة واختناقات شهدتها مراكز جامعة دمشق وعدد آخر من المراكز في المحافظات خلال آخر يومين من التسجيل على مفاضلة القبول الجامعي، ولاسيما بعد أن أصدرت جامعة دمشق قراراً بالسماح للطلاب بتعديل رغباتهم أكثر من مرة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أعداد المتقدمين في اليوم الأخير على وجه التحديد من المفاضلة. وفي حديث خاص لـ«الوطن» بين نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب صبحي البحري أنه تم اتخاذ إجراءات سريعة وفتح مراكز إضافية مخصصة لتعديل الرغبات في كلية السياحة وتوسع كليتي العلوم والهندسة المدنية وذلك لتلافي الازدحامات الحاصلة، منوهاً بأنه تم معالجة الموضوع بشكل سريع. مضيفاً: شهدت المركز إقبالاً كبيراً على التسجيل لتعديل الرغبات حتى الساعات الأخيرة، علماً أن الجامعة مددت مواعيد التسجيل حتى مساء أمس الأربعاء في مختلف المراكز.

وأوضح نائب رئيس جامعة دمشق أنه لا تعديل على موعد التسجيل على المفاضلة والذي بدأ اعتباراً من ٢ الشهر الجاري ولغاية أمس الموافق ١٨ منه، أي باستمرار التسجيل على المفاضلة لنحو أسبوعين، تعتبر مدة كافية للتسجيل وإجراء تعديلات الرغبات، وخاصة أن التسجيل المباشر في الفرع الأدبي يعتبر واضحاً في الرغبات لكل طالب حسب معدله وتناججه في الشهادة الثانوية، ومن خلاله يمكن معرفة التخصصات



المسومة له في أي كلية من الكليات، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات مباشرة لتلافي الازدحامات الكبيرة.

وبين بحري أن عدد المراكز المخصصة للتسجيل وصلت إلى ٢٣ مركزاً في جامعة دمشق وفروعها في درعا والسويداء والقنيطرة، لافتاً إلى التعامل بمرونة مع الموضوع وتأمين كادر جيد من الموظفين إضافة إلى الأجهزة ومختلف المستلزمات والحواسيب، بالإشراف

المباشر على عملية التسجيل من الجامعة وعبر إجراء جولات مستمرة للوقوف على واقع التسجيل ومنع حدوث أي إشكالات.

وكشف نائب رئيس الجامعة أن عدد الطلاب المسجلين على المركز في الجامعة والفروع تجاوز الـ ٤٢ ألف طالب ومطالبة، من ضمنهم ٥ آلاف طالب قاموا بتعديل رغباتهم أكثر من مرة على مفاضلة القبول والتسجيل المباشر في

طلبات التسجيل في الفرع العلمي والأدبي والسنة التحضيرية للكليات الطبية/عام ومواز/ والمحافظات الشرقية وذوي الشهداء والجرحى والمفقودين وأبناء أعضاء الهيئة التدريسية وذوي الإعاقة والطلاب العرب والأجانب السوري غير المقيم والتعاونيات المهنية.

هذا وقامت الجامعة بتوفير حواسيب تسجيل كبيرة وتوزيعها حسب تجمعات وكثافة الطلاب المسجلين، مع عدم وجود معاناة أو أي مشكلة في الشبكة وانقطاعها كما أنه تم تأمين جميع الأوراق اللازمة للتسجيل داخل الكليات والمراكز المخصصة وبسرعة الكلفة.

في سياق متصل، تم تمديد مهلة قبول طلبات تعادل الشهادات الجامعية غير السورية (الدورة الامتحانية الثانية للعام ٢٠١٩) في الجامعات على أن يبدأ تقديم الطلبات اعتباراً من الثلاثاء القادم ولغاية الخميس ٢٦ أيلول.

ويشمل هذا الأمر حملة شهادات الإجازة في الطب البشري، وهندسة العمارة، والهندسة المعلوماتية، والعلوم الطبية المساعدة، والعلوم الصحية والقبالة والتعرض والتقانات الحيوية، وتخصص العلوم والنطق والطب البيطري، ومساعداً المجاز في العلوم الطبية والصحية والبيطرية.

هذا ودعت وزارة التعليم العالي الطلاب الراغبين بالتقديم إلى الدورة إلى مراجعة مركز القياس والتقويم في منقطة (الجسر الأبيض) لأخذ البصمة الامتحانية والصورة الشخصية والإطلاع على المحاور الامتحانية ومختلف التفاصيل المتعلقة بالامتحان.

## ٢٣ مركزاً في جامعة دمشق وفروعها في درعا والسويداء والقنيطرة

الفرع الأدبي إضافة إلى مختلف التخصصات المشمولة بالمفاضلة، مشيراً إلى أن عدداً من الطلاب انتظروا صدور نتائج القبول في كلية هندسة العمارة والفنون الجميلة إضافة إلى اختصاص القبول في أقسام اللغتين الإنكليزية والفرنسية، الأمر الذي دفعهم إلى إجراء تعديل على المفاضلة للتوصل إلى صيغة مرضية حسب واقع نتائجهم وفقاً للرغبات والتخصصات، مع استقبال